نظام دفع رواتب جيش الخلافة العباسية في العراق(*) ٥٥٢-٦٥٦هـ/١١٥٧-١٢٥٨م

أ.م.د. عبد الوهاب خضر الياس
كية التربية الاساسية /جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث : ٢٠٠٧/١١/١٥ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠٠٨/١/٢

ملخص البحث :

دأبت الخلافة العباسية بعد تحررها من التسلط السلجوقي على انشاء المؤسسة العسكرية العباسية ولاشك ان عملية انشاء المؤسسة العسكرية تتطلب الدعوة الى تجنيد أي التسجيل في ديوان العرض وكانت هذه العملية منوطة باطار اداري وعسكري يسمى بديوان العرض ويسمى متوليه العارض .

اما طريقة دفع رواتب الجند فكانت تجري باسلوبين ، اما اقطاعا عسكريا عوضا عن الراتب المقرر في ديوان العرض ، او نقداً وقد ارتبط ذلك بالوضع المالي للدولة العباسية في الفترة التي نحن بصدد حثها . ولم تكن الرواتب والاقطاعات تورث وهي مرتبطة بالخدمة العسكرية وعندما تنتهي الخدمة العسكرية بسبب الوفاة يفقدون حق استلام الاقطاعات والرواتب واولاد الجند لم يكن لهم حق وراثة اقطاعات او رواتب ابائهم .

وقد عالج البحث قضية تسريح الجيش العباسي زمن الخليفة المستعصم بالله (٦٤٠-٦٥٦هـ/١٢٤٢-١٢٥٨م) وقد تبين ان التسريح على دفعتين الا انه لم يشمل جميع الجند ، حيث اكتفت الخلافة بقوة عسكرية محدودة العدد يتسلمون استحقاقاتهم المالية من الضرائب المكسية المفروضة على اهل السوق وهذا دليل على افلاس المخزن (خزينة الدولة) قبل سقوط بغداد في سنة (٦٥٦هـ/١٢٥٨م)

(*) ان تحديد رقعة العراق في هذه الفترة ، مهم لان خارطته كانت قد تغيرت عدة مرات لاسباب سياسية وعسكرية . وكانت رقعة العراق بعد سنة ٥٩١هـ/١١٩٤م ، ممتدة من قرية العقر الواقعة بين تكريت والموصل شمالا الى عبادان جنوبا ، ومن القادسية غربا الى حلوان شرقا . القزويني ، زكريا بن محمد بن محمود ، اثار البلاد واخبار العباد ، دار صادر ، بيروت – ١٩٦٠ ، ص٤١ . فهد ، بدري محمد ، تاريخ العراق في العصر العباسي الاخير ، مطبعة الارشاد ، بغداد – ١٩٧٣ ، ص٤ ، ٧ .

Salaries payment system of Abbasid Caliphate Army in Iraq (A.H. 552-656 / A.D. 1157-1258)

Assist. Lecturer Dr. Abdul Wahab Khdhir AL-Yas
College of Basic Education- University of Mosul

Abstract:

After the Abbasid caliphate was liberated from the Saljuq dominion it began to revive the military institution. The formation of military force demands recruitment which was the responsibility of an administrative and military office called Ardh Divan and the person in charged is called AL-'aridh.

The army's salary payment was done in two ways, either a military Iqta' (property) instead of the salary or in cash. The cash payment was connected with financial situation of the Abbasid state in the period under study. Salaries and Iqta' were not inherited. They were connected with the military service. When the military service ends, because of death, they lose the right of receiving salaries and Iqtas. The sons of the recruited have no right to receive their father's salaries or Iqta'.

The research dealt with the issue of the Abbasid army demobilization in the time of the caliph AL-Musta'sim Billah (640-656 A.H.). The army's release was done in two steps. However, it does not include all the army. The caliphate sufficed with a limited military force receiving their financial payments from the taxes imposed on the market people which is a proof of the state Budget bankrupt before the downfall of Baghdad . (656 A.H./ A.D. 1258).

مــدخـــل:

خضـع العراق لفترة تزيد علـى قرن مـن الـزمن للسلطة السلجوقية . وقد كـافح الخلفـاء سيطرة السـلاجقة ، وخاصـة المسترشـد (٥١٢-٥٢٩هـ/١١١٨-١١٣٤م) وابنـه الراشـد (٥٢٩-٥٣٠هـ/١١٣٤-١١٣٥م) بمسـاعدة جمـاهير بغـداد ، الا ان هـذين الخليفتـين ذهبـا ضـحية فـي سبيل استرجاع هيبـة الخلافـة ، واعادة سلطة الخليفة الـى سابق عهدها ،ثم كـافح بعدهما المقتفي لامر الله (٥٣٠-٥٥٥هـ/١١٣٥-١١٦٠م) . وفي عهده تم التخلص نهائيا من سيطرة السلاجقة فـي سـنة (٥٥٢هـ/١١٥٧م) بعـد حصـارهم الفاشـل لبغـداد والـذي دام شـهرين[١] ويصـف احـد المؤرخين دور المقتفي بقوله "وهو الذي اقام حشمة الدولـة العباسية وقطـع عنها اطمـاع السلجوقية وغيرهم من المتغلبين وفي ايامه عادت بغداد والعراق بايدي الخلفاء"[٢] ويعقب احد الباحثين على جهود الخلافة للتحرر من التسلط السلجوقي بقوله "لقد كان الخلفاء في كفاحهم من اجل السلطة الدنيوية مع السلاجقة ، قادرين على صنع دولة مستقلة صغيرة يتمتعون فيها ليس بالنفوذ والهيمنة الدينية انما بالسيادة الدنيوية"[٣].

دأبت الخلافة العباسية بعد تحررها من التسلط السلجوقي على انشاء المؤسسة العسكرية العباسية ، وذلك لتأمين الاستقرار في الداخل ، ولمجابهة التحديات الخارجية ولا شك ان عملية انشـاء القوة العسكرية تتطلـب الـدعوة الـى التجنيد ، أي تسجيل الـراغبين فـي الجنديـة في ديوان العرض ، حيث تبدأ عندما يأمر الخليفة بذلك ، ويقرر معها الاموال اللازمة للاعداد المطلوب تجنيدها ، فيروى انـه عندما فتح السلطان جلال الدين دقوقا في سنة (٦٢٢هـ/١٢٢٥م) وعزم على مهاجمة بغداد ، وقلق الخليفة الناصر لدين الله من ذلك ، "وفرض للعساكر الف الف دينار وتهيأ للحصـار وحصـن بغـداد "[٤]ويـروي انـه فـي سـنة (٦٢٥هـ/١٢٢٧م) قـدم رسـول الخليفـة المستنصـر بـالله بمـال الـى الملـك الكامـل ليستخدم بـه عسكرا للخليفة ، لمـا بلغـه توجـه التتر الـى بغـداد وكـان جملـة مـا حضـر مـن المـال مائـة الـف دينـار مصـرية[٥] . ويـذكر انـه فـي سـنة (٦٥٦هـ/١٢٥٨م) اثناء حصار المغول بغداد "تقدم الخليفة (المستعصم) بإقامة جماعة من الرماة علـى السور (سـور بغداد) واطـلاق مـال كثيـر لهـم ، فخـرج جماعـة مـن الاعيـان وأعـوان الـديوان والمال معهم وشرعوا في الاثبات "[٦]

وكانت عملية تجنيد الجند وتسجيلهم منوطه باطار اداري وعسكري يسمى بديوان العرض [٧] ويسـمى متوليـه (بالعـارض)[٨] الـذي كـان يتحقـق مـن صـلاحية الجنـدي للخدمـة العسـكرية وكفاءته القتالية فضلا عن مهمات اخرى ، فيذكر ابن الكازروني ان من مهمات عارض الجيش العباسي عرض الجند في الديوان "لتخير صالحهم واعتبار (فحص) الاسلحة والدواب واصطفاء الاكفاء الشباب "[٩] .

وكان الراغب في الجندية بعد ان يجتاز امتحان اللياقة الصحية والبدنية يثبت اسمه في قيود الجند ثم يحدد له الراتب الذي يتوجب على الدولة ان تدفعه له بانتظام وعلى قدر حاجته من النفقة[١٠] وهذا الراتب الذي يحدد للمجند حديثا يطلق عليه في الديوان لفظة "الفرض" وبهذا الصدد يحدد اللخمي معناه فيقول "فرضت له : قطعت له رزقا ورسمته له في الديوان "[١١] وهذا الراتب (الرزق) او الفرض ينبغي ان يكون له موعد محدد لاستلامه فيقول ابن الحيان (ت بعد ٤١٦هـ/١٠٢٥م) "وفرضت له ...فرضا اذا أثبت له شيئا مقدرا فيأخذه لميقات معلوم"[١٢] ومما يؤكد ان الفرض يراد به الراتب مما يرويه الايوبي من ان الخليفة الناصر لدين الله "اشترى اياس الرومي . وفرض له في كل سنة مائتين وخمسين دينارا . وجعل في جملة المماليك الخواص[١٣] " . وبعد ان يحدد للجندي راتبه يدون اسمه ونسبه ومقدار جاريه وحليته في سجلات الديوان[١٤] ، ثم يلحق المجند حديثا بعريف ، او نقيب مهمته القيام بامور الجند وجمعهم في وقت العطاء وفي وقت النفير[١٥]

اما طريقة دفع رواتب الجند فكانت تجري باسلوبين ، اما اقطاعا عسكريا ، او نقدا:

أولا. الإقطاع العسكري

اشارت عدد من المصادر الى ان الخلافة بعد تحررها من التسلط السلجوقي في سنة ٥٥٢هـ/١١٥٧م وسيطرتها على العراق[١٦] قامت بحل الاقطاعات العائدة الى الامراء المتعلقين بالسلطان السلجوقي مسعود[١٧] وكان هؤلاء الامراء ايام هذا السلطان قد سيطروا على مغلات البلاد[١٨] ثم اعادت الخلافة توزيعها على جيش الخلافة الذي امر بتكوينه الخليفة المقتفي بالله[١٩] .

ولكن تحولا قد طرا على الاقطاع العسكري زمن الخليفة المستنجد بالله (٥٥٥-٥٦٦هـ/١١٦٠-١١٧٠م) اذ يشير احد المصادر الى قيامه بحل المقاطعات واعادتها الى الخراج[٢٠] ووفقا لراي احد الباحثين فان المستنجد بالله بعمله هذا يكون قد اعاد العمل بنظام ملكية الامة للاراضي الخراجية وهذا يعني الغاء اقطاعها[٢١] .

بيد ان هذا الامر الاجراء المار الذكور ابطلة الخليفة ، المستضيء بالله (٥٦٦-٥٧٥هـ/١١٧٠-١١٨١م) ، يقول ابن الفرات انه في سنة (٥٦٦هـ/٥٦٦م) قام هذا الخليفة بعد تقلده السلطة مباشرة باسقاط الخراج المحدث على املاك الرعية وأمر ان يجروا على المقاطعات القديمة في ايام الخلفاء المقطعين . " وفعلاً " رد الاقطاعات الواسطية الى حالها (القديم) وابطل ماجدد عليهم "[٢٢]

ووفقاً للاشارات التي يوردها ابن الساعي عن تخصيص الخليفة الناصر لدين الله (٥٧٥-٦٢٢هـ/١١٧٩-١٢٢٥م) اقطاعات للقادة العسكريين[٢٣] ، فان أشتور يرى انه لم يتم

الغاء تخصيص الاقطاعات كرواتب للعسكريين فكان للاتراك اقطاعاتهم كالسابق . ولكن يبدو ان ضمان الضرائب شغل دوراً اكبر من الدور الذي شغله في عهد السلاجقة . او بمعنى اخر سيطرة الخزانة على اراض اكثر [٢٤]

ويوجد لدينا رواية تشير بصراحة الى ان الاقطاعات كان تعطى عوضاً عن المعيشة (الراتب) ففي سنة (٦٤٣هـ/١٢٤٥م) خلع على الامير فتح الدين الحسن بن الكردي في دار الوزير وزيد في معيشته الفا دينار ، فصار له في كل سنة اربعة عشر الف دينار[٢٥] " وسلم اليه اقطاع بهذه المعيشة "[٢٦] .

ووفقاً لاشارات اخرى فان هذه الاقطاعات كانت تتراوح بين اقطاعات قرى واقطاعات مدن بكاملها [٢٧] وهذا ليس بالجديد ، وانما كان استمراراً لما كان يجري في العراق قبل صحوة الخلافة العباسية ، فقد كان سيف الدولة صدقة بن منصور احد امراء الامارة المزيدية في الحلة (٤٧٨-٥٠١ هـ/١٠٨٥-١١٠٧م) " ممن يقطع الجند الرساتيق والامصار "[٢٨] وكانت اقطاعات سيف الدولة لامرائه نوعا من التولية الادارية [٢٩] وكذلك كان الحال مع اكثر الاقطاعات التي كان يخصصها الخلفاء لامراء الجيش[٣٠] وهذا ينسجم مع احد انماط الاقطاع الذي مارسه السلاجقة في فترة حكمهم وهو الاقطاع الاداري [٣١] وكان المقطع مسؤولا عن تطبيق الاحكام وجباية الاموال وارسالها الى المخزن في بغداد بعد اخذ نصيبه[٣٢] ويظهر ذلك من روايات عديدة ، فيذكر ابن الفوطي عن الامير فلك الدين ابو القوارس بن عبد الله يعرف بالطويل التركي مقطع قوسان وكان من اعيان الامراء " ولي قوسان ونواحيها وكان حاكما جميل السيرة "[٣٣] ويقول عن فلك الدين ابي المنصور آقنقر بن عبد الله التركي الناصري بانه " ولي تكريت ودقوقا وبين النهرين "[٣٤] ويروى ان الامير باتكين الناصري كان قد امر واقطع البصرة الى ايام الناصر لدين الله [٣٥] وتذكر رواية اخرى انه في سنة (٦٣٩هـ/١٢٤١م) اقطع الخليفة المستنصر بالله الامير ركن الدين ابا شجاع احمد بن قرطايا واسط والبطائح [٣٦] ويروى ان الامير قيران الناصري الذي توفي في سنة(٦٤٦هـ/١٢٤٨م) كان مقطع الكوفة [٣٧]

ولعل هؤلاء المقطعين كانوا ملتزمين باعالة من معهم من الجند أي بصرف رواتبهم من اقطاعاتهم الكبيرة[٣٨] ويشعر بذلك الرواية التي تفيد بانه في سنة ٥٧٨هـ/١١٨٢م تقدم الخليفة الناصر لدين الله باحضار طغرل الخاص الى الديوان العزيز حيث منح خلعة " واقطع البصرة ، وجعل في خدمته خمسمائة مملوك "[٣٩]

وربما كانت الدولة تتعمد في بعثرة اقطاعات الامراء كما حصل مع الامير فلك الدين ابي المظفر سنقر بن عبد الله الناصري المعروف بالطويل (ت٥٩٦هـ/١١٩٩م) عندما اقطعه الخليفة الناصر لدين الله ثلاث مناطق هي دقوقا وتكريت وبين النهرين[٤٠] في احدى كور الجانب الشرقي لريف بغداد[٤١] ويبدوا ان الهدف الحقيقي لهذه العملية هو وضع قيام علاقة وثيقة

بين الاقطاع والشخص الذي خصص له وقد كانت هذه في الحقيقية الفكرة الاساسية للاقطاع السلجوقي[٤٢]

ولما كانت هذه الاقطاعات تعطى لبعض امراء الجيش عوضا عن رواتبهم ، فانه من الطبيعي ان تخضع للتقييم وهو ما يسمى انذاك (بالعبرة) وان كانت المصادر تورد لها ذكر زمن السلاجقة[٤٣] الا ان المصادر المتاحة لا تشير اليها ضمن الفترة موضوعة البحث ، ومع ذلك فان كاهن يرى بان العبرة موجودة في كل مكان من دار الاسلام[٤٤] ويبدو ان عبرة الاقطاع أي معدل انتاجه كانت تستخرج من معدل انتاج الارض لاربع سنين " سنتين لغاية رخائها وسنتين لغاية جدبها ويعتمد اسعار ما بيع فيها من الغلات وغيرها " [٤٥] .

ولا يشترط تطابق عبرة الاقطاع مع مقدار الراتب عند منح الاقطاع ، حيث تجد الدولة صعوبة في تخصيص اقطاع عبرته معادلة للراتب فتضطر الدولة حينئذ الى توزيع اقطاعات عبرتها أي واردها اعلى من الراتب المقرر وفي هذه الحالة تشترط الدولة على المقطع تسلم حصته المقرر من الاقطاع اما المتبقي من الوارد والذي يسمى " فاضل الاقطاع " فيجب اعادته الى المخزن " [٤٦] ، يروى ان والي الاحواز مجاهد الدين ابا سعيد ياقوت الحموي الناصري امير الحج اقطع الاحواز وفرض له من حاصل " الخواص الخوزستانية وذلك ببدء السنة التالية ، هي سنة (٦٠٤هـ/١٢٠٧م) في كل سنة عشرون الف دينار[٤٧] وهذا يعني ان المقطع بعد تسلم حصته المقررة والمفروضة له عليه ان يعيد الباقي (فضل الاقطاع) الى المخزن في بغداد .

وبسبب اعتماد العسكريين على اقطاعاتهم كوسيلة مهمة في العيش ، فقد يضطر البعض الى الذهاب الى اقطاعه لجباية حصته من العوائد المالية للاقطاع ، يروي ان الامير احمد بن قرطايا بن عبد الله " انحدر في جمادى الاخرة سنة (٦٣٩هـ/١٢٤٧م) الى اقطاعه الذي اقطعه اياه الخليفة المستنصر بالله " من اعمال واسط لاستيفاء انفاعها وقبض المغل الذي يحصل له من الخراج "[٤٨] ويلاحظ انه لكون العسكريين يعتمدون في معيشتهم على الاقطاع الذي تخصصه الدولة لهم مكافأة على الخدمة العسكرية في الجيش تبدأ مصالحهم الزراعية في الرجحان على مصالحهم العسكرية خاصة في فترة الحصاد[٤٩] .

وكان القادة يستفيدون من وارد الارض الممنوحة لهم طالما يؤدون الخدمة العسكرية وعندما تنتهي خدماتهم العسكرية بسبب وفاتهم يفقدون هذا الحق وتنحل اقطاعاتهم وتؤول الى الديوان واولاد المقطع المتوفي لم يكن لهم الحق بوراثة الاقطاع ، بل حقهم ينحصر بوراثة ما استحقه قبل وفاته ، واذا لم يكن له ورثة تؤول تلك الحصة الى المخزن وتوفر ويظهر ذلك من رواية تفيد بيان شرف الدين علي بن الامير جمال الدين قشتمر " كان قد امر واضيف اليه عدة من المماليك ورفع وراءه سيفان " وبعد وفاته في سنة ٦٣٥هـ توفر اقطاعه "[٥٠] ويعرف ابن مماتي التوفير بانه " عبارة في الديوان عن ما يتوفر عن ساقط بالوفاة بعدما اطلق من مستحقه

الى حين وفاته لورثته ، وان لم يكن له وارث سمي جميع ذلك متوفراً "[51] وهذا يعني ان هذا الامير المتوفي ، كان له اقطاعاً عسكرياً خصص له عوضا عن راتبه ، ولما كان له وريث وهو ابنه المدعو فخر الدين مغدي[52] فهذا يعني على وفق مفهوم التوفير المذكور انفا ان ابنه او ورثته قد تسلموا استحقاقه من وارد اقطاعه الى حين وفاته واسقاط اسمه من ديوان الجيش . ولكن هذا لا يجوز شرعا لان هذا الامير ووالده وغيره من الامراء والجند هم في حقيقة الامر من المماليك أي من العبيد الذين دأب الخلفاء على امتلاكهم بالشراء[53] ولكن دون تحريرهم من العبودية وبالنسبة للشريعة الاسلامية تعود املاك العبد الى سيده عند وفاته[54] وحتى في حالة زواجه من امرأة حرة فانه لا يحق له وراثتها ، فاذا كان له عقب منها فانهم في هذه الحالة يحق لهم وراثة امهم ، ثم في حالة وفاة الورثة فانه لا يحق لابيهم العبد وراثتهم عند ذلك تؤول ممتلكاتهم الى سيده الاصلي ، ويتوقف ذلك على قرار الخليفة وبهذا الصدد بقول ابن العديم في ترجمة مكبرس ،ابو الفضائل الملقب نجم الدين التركي مولى امير المؤمنين الناصر لدين الله " انه كان على الرق ، ولم يعتقه مواليه وكذا عادة الخلفاء ببغداد وانه تزوج بأمرأة حرة لها ثروة ، وولد له منها بنت وماتت المرأة وورثت ابنته مالا وافراً ، وماتت البنت فجمع جميع ما كان لابنته وسيره للامام المستنصر وقال : انا عبد ، ولا ارث من ابنتي شيئا وهي حرة فرده عليه ، واذن له في التصرف منه على حسب اختياره الى ان توفي "[55] في سنة (٦٥٢هـ/١٢٥٤م) وعليه فان المملوك فخر الدين مغدي لا يحق له وراثة ابيه المدعو شرف الدين علي بن الامير جمال الدين قشتمر ، ولكن لا يمكن للدولة ان تترك ابن المغدي دون مورد عيش ، لذلك كان الاجراء الذي تتخذه الدولة في هذه الحالة هو منح ابن المتوفى رتبة شرفية ، وفعلا استدعي فخر الدين مغدي " وجعل اميرا على عدة خمسين فارسا ، وعمره يومئذ خمس سنين[56] .

وكانت الاقطاعات المخصصة للقادة والولاة تدار ضمن اطار اداري وعسكري يعرف بديوان المقاطعات[57] او ديوان الاقطاع[58] وربما كان هذا الديوان يشترك مع ديوان العرض او الجيش في الادارة المتعلقة بالاقطاع مثلما كان معمولا به في مصر زمن الفاطميين والايوبيين اذ يحتفظ ديوان الجيش بسجلات تحوي فئات الجند ورواتبهم ويتولى ديوان الاقطاع منح الاقطاعات على وفق هذه السجلات بعد تحديد عبرها أي معدل واردها السنوي ، اما منشور الاقطاع فيشترك الديوانان في اصداره واقراره[59] .

ثانيا. نظام دفع الرواتب نقداً

يبدو ان طريقة دفع الرواتب نقداً كانت الاكثر شيوعا ضمن الفترة موضوعة البحث خاصة في العاصمة بغداد كما كان في ايام التسلط البويهي على الخلافة العباسية لانه لم يكن في العاصمة ارض للزراعة وانما كان هناك الكثير منها في الجوار كما كان هنالك اكثر منها في انحاء اخرى من العراق ، وفي بغداد النقد متوفر اكثر مما في الاقاليم [٦٠] وكان يطلق على الرواتب التي تدفع نقداً لفظ (المعيشة)[٦١] او (الرزق)[٦٢] او (الجامكية) [٦٣] والتسمية الاولى هي الاكثر ورودا في المصادر التاريخية .

وطبقا لما جاء في احد المصادر التاريخية فان استخدام طريقة دفع رواتب الجند نقدا وربما في بغداد فقط كما مر سابقا ، حصل زمن الخليفة الناصر لدين الله (٥٧٥-٦٢٠هـ/١١٧٩-١٢٢٣م) اذ يذكر ابن أبي عذيبة في كتابه " انسان العيون في مشاهير سادس القرون " ان هذا الخليفة هو اول من فرض الجامكية والراتب ، والاقامة[٦٤] بمعنى ان الرواتب صارت تتكون من جزئين نقدي (الجامكية) وعيني الراتب وهو المواد العينية من خبز وادم وغير ذلك[٦٥] .

ويلاحظ ان الجيش العباسي في هذه الفترة كان يتألف من المماليك وهم عموده الفقري وكانوا ينسبون الى الخلفاء[٦٦] وهؤلاء بدورهم ينقسمون الى فئتين الاولى الامراء والثانية الاجناد أما الامراء فكانوا يتفاوتون برتبتهم وعدتهم حسب ما يراه الخليفة اذ يقول القلقشندي " وهم في العدة بحسب ما يؤثره السلطان من الكثرة والقلة "[٦٧] فكان هناك امير خمسمائة أي يكون في خدمته (٥٠٠) فارس[٦٨] ثم امير مئة أي تحت قيادته (١٠٠) فارس[٦٩] ثم امير خمسين أي يعمل تحت امرته (٥٠) فارسا[٧٠] .

ولابد ان يكون لكل رتبة علامة او رمزا تميزها من سواها فاصحاب الرتب العالية وهم الزعماء الكبار يتميزون عن غيرهم بزيهم العسكري الاسود[٧١] ويتالف طاقمه من قباء اطلس نفطي (اسود) وشربوش كبير[٧٢] ومشد (للحرام) [٧٣] وفرس بعدة كاملة[٧٤] ونظرا لاهميته هذه الاجزاء في ملبسهم فقد اطلق عليهم كطبقة قائمة بذاتها اسم ارباب العمائم والمشاد والكوسات والاعلام[٧٥] ويلي هؤلاء في المنزلة ارباب الدرباشات (رماح صغيرة) والحراب والغواشي المرفوعة[٧٦] ومعيشة ارباب الدرباشات (٤.٠٠٠) درهم[٧٧] ولا يذكر ابن الفوطي عدة صاحب هذه المعيشة [٧٨] . اما عامة الجند نذيهم العسكري يقتصر على القباء والشربوش[٧٩] وعمامة سوداء[٨٠].

ولما كان الامراء يتفاوتون برتبهم وزيهم العسكري ، فلابد ان يتفاوتوا برواتبهم ايضا ويمكن تكوين صورة عن رواتب الامراء من خلال انفراد بعض المصادر باعطاء معلومات عن

عدة الامير وراتبه ويمكن القول انه من كان راتبه (٥.٠٠٠) او (٦.٠٠٠) دينار[٨١] تكون عدته (٥٠٠) فارس[٨٢] .

اما الامراء الصغار فمن كان راتبه (١.٠٠٠) دينار في السنة[٨٣] تكون عدته (٥٠) فارسا[٨٤] ولا تشير المصادر المتاحة الى مقدار الراتب الذي يستلمه الامير الذي في خدمته (١٠٠) فارس[٨٥] ولكن استنادا الى كون راتب من كان عدته (٥٠) فارسا (١.٠٠٠) دينار في السنة يمكن القول ان راتبه كان ضعف راتب قائد الخمسين أي (٢.٠٠٠) دينار في السنة وربما تزيد مرتبة امير مئة الى امرة (١٥٠(فارس وان يصاحبها زيادة في الراتب[٨٦] او قد يزيد الراتب دون ان يصاحبه زيادة في العدة[٨٧] .

اما فيما يخص ترقية الجند الامراء من رتبة الى رتبة اعلى او من راتب الى راتب اعلى فانه باستثناء المبدأ العام وهو ان يكون المترقي من مماليك الخلفاء لانه منهم تؤمر الامراء رتبة بعد رتبة وهم في العدة بحسب ما يؤثر السلطان من الكثرة والقلة[٨٨] فانه يلاحظ ان نظام الترقية لم يخضع لقاعدة ، معينة بل هناك طرق عديدة للترقية :

١- قد تحصل الترقية لمناسبة تولي خليفة جديد للخلافة ، يروى ان المستضيء بامر الله لما استخلف في سنة ٥٦٦هـ/١١٧٠م " امر سبعة عشر مملوكا[٨٩] .

٢- قد تكون الترقية بناء على حسن الاخلاق والخدمة والمثابرة على التدريب ، كما في ترقية محمد بن عبد الله الطبري بن عبد الله الظاهري حيث امر وقدم على مئة وخمسين فارسا وعمره اثنتا عشر سنة ثم تدرج في الترقية الى ان بلغت معيشته (٨.٠٠٠) دينار في السنة[٩٠] وترقية اقبال الشرابي لشجاعته وحسن تدبيره حيث امر وقدم على مئة وخمسين فارسا وعمره اثنتا عشر سنة ثم تدرج في الترقية الى ان بلغت معيشته (٨.٠٠٠) دينار في السنة[٩١] فقد جعله الخليفة المستنصر بالله شرابيا ابتداء ثم جعله سرخيل العسكر " المسؤول عن علف الدواب " وظهر من حسن تدبيره اثناء تصديه للمغول سنة ٦٣٥هـ مما اوجب زيادة الانعام عليه[٩٢] .

٣- قد تكون الترقية لقربه ، واختصاصه به كما هو الحال مع الامير علاء الدين الطيبرسي الظاهري حيث الحقه الخليفة المستنصر بالله باكابر الزعماءء وارباب العمائم والمشاد[٩٣] او لفضله واخلاصه للخليفة كما هو الحال مع طغرل الخاص الذي مهد الطريق امام الناصر لدين الله في الوصول الى منصب الخلافة[٩٤] او لمهارته في صيد الوحوش واعجاب الخليفة به[٩٥]

٤- قد تكون الترقية لمكانة ابيه وجاهه ففي سنة (٦٤٥هـ/١٢٤٧م) استدعي الامير غازي بن مجاهد ايبك الدويدار الصغير الى دار الوزارة حيث خلع عليه وخوطب بالامارة لمكانة والده وجده بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل[٩٦] وفي سنة (٦٥٠هـ/١٢٥٢م) وللسبب نفسه

استدعي الجلال كشلوخان بن الامير مجاهد الدين ايبك الدويدار الصغير فخلع عليه وشرف بالامارة[٩٧] وفي السنة نفسها استدعي ولد الامير علاء الدين الطبرسي الظاهري المعروف بالدويدار الكبير الى دار الوزير وهما الركن عبد الله والشرف اسحاق وخلع عليهما خلعة الامارة والحقا بالزعماء وامطيا فرسين وعدتين كاملتين ورفع وراءهما اسلحة[٩٨]

٥- ومن دوافع الترقية ان تكون تقليدا متعارفا عليه ، وهو وراثة الابن الاكبر رتبة ابيه ، من ذلك حالة وفاة احد الامراء وعلى الاخص الكبار منهم فيرث رتبته ابنه الاكبر او يؤمر عوضا عن ابيه المتوفي ، ففي سنة (٥٩٧هـ/١٢٠٠م) توفي الامير اقسنقر صهر باتكين عن عدة اولاد ذكور واناث اكبرهم الامير يوسف فجعل امير عوضه[٩٩]

٦- وقد يرقون اولاد الامراء تكريما لابائهم المتوفين واعترافا بخدماتهم فقد منح علاء الدين ابي بكر رتبة امير وجعلت معيشته (١٠٠٠) دينار في السنة بعد وفاة والده شمس الدين قيران بن عبد الله البغدادي وذلك في سنة (٦٤٥هـ/١٢٤٧م) [١٠٠] وقد يرقى الامير الى رتبة اعلى بمناسبة وفاة ابيه وتصاحب الترقية هذه زيادة في الراتب فمثلا خلع على فخر الدين ابو المظفر بهلوان في سنة (٦٤٢هـ/١٢٤٤م) " والحق بالزعماء وقرر لهم في كل سنة (١٠٠٠) دينار في السنة " ، ولما توفي والده الامير محمد سنقر الناصري البغدادي في سنة (٦٤٤هـ/١٢٤٦م) خلع على الامير المذكور وهو فخر الدين ابي المظفر " وزيدا في معيشته (٢٠٠٠) دينار فكمل (٣٠٠٠) دينار في كل سنة "[١٠١]

٧- وربما اعطيت الامرة تشريفا لبعض الصغار من ابناء الامراء كما حدث مع الجلال كشلوخان بن الامير مجاهد الدين ايبك الدويدار الصغير حيث استدعي في سنة (٦٥٠هـ/١٢٥٢م) الى دار الوزير بن العلقمي " وشرفه بالامارة وخلع عليه " وكان عمره يومئذ تسع سنين[١٠٢] وكما حدث ايضا مع فلك الدين ابو الفوارس محمد بن علاء الدين الطبرسي بن عبدالله الظاهري البغدادي حيث منح رتبة امير في سنة (٦٣٧هـ/١٢٣٩م) وقدم على مئة وخمسين فارسا وعمره اثنتا عشر سنة[١٠٣] ومنح علاء الدين ابو زمر نصر محمد رتبة امير والحق بالزعماء بمناسبة وفاة والده الامير نصرة الدين ايبك بن عبدالله الارنيائي في سنة (٦٢٦ هـ/١٢٢٨م) [١٠٤] .

٨- وكان يراعي كبر السن في الترقية الى رتبة مقدم الجيوش . فعلى اثر وفاة مقدم الجيوش جمال الدين قشتمر في سنة (٦٣٧هـ/١٢٣٩م) [١٠٥] عرض على الامير حسام الدين ابي فراس محمد بن ابي فراس وكان زعيما " ان يكون عوض بن قشتمر في التقدم على العساكر لعلو سنة فلم يجب على ذلك " [١٠٦] .

٩- وقد يبذل المال من احل الحصول على رتبة الامارة ففي سنة (٦٥٢هـ/١٢٥٤م) رغب الاميران سيف الدين عبد الله وعلاء الدين علي والدا الامير قيران الظاهري في ان يكونا من

ارباب الدرباشات والغواشي وان يجعل معيشة كل منهما (٤.٠٠٠) دينار في السنة وقد بذلا من اجل ذلك (٢٠.٠٠٠) دينار فاجيب الى طلبهما[١٠٧] . ويبدوا ان بذل المال للحصول على وظيفة كانت شائعة انذاك[١٠٨] .

يتضح من معظم وقائع الترقية في النقاط المذكورة آنفا ، ان الرواتب لم تكن تورث وحالها كحال الاقطاعات العسكرية ، وهي مرتبطة بالخدمة العسكرية ، وعندما تنتهي الخدمة العسكرية بسبب الوفاة يفقدون حق استلام الرواتب واولاد الجند لم يكن لهم حق وراثة رواتب ابائهم بل يعوضون بمنحهم رتب عسكرية رعاية وتكريما لهم .

١٠–وقد يعاقب الامير ويجرد من رتبته العسكرية ويعود جنديا بسيطا عقابا على سوء سلوكه الاخلاقي والاجتماعي فالامير المستنجدي احد الامراء في زمن الخليفة الناصر لدين الله " صرف اوقاته في الشرب حيث لم يبق له شيء من البرك (متاع البيت) وركبته الديون فصرف عن الامارة ، وجعل اسوة بالمماليك فكان على ذلك الى ان توفي " سنة (٥٩٦هـ/١١٩٩م) [١٠٩] وقد يتعرض الامير الى اقسى انواع العقوبات مثل عقوبة العتق والطرد من الجيش فضلا عن السجن فمثلا الامير معين الدين قي ابه بن عبدالله التركي الناصري كان مقطع داقوقا تعرض الى هذا النوع من العقوبات لانه لم يمتثل بالاوامر التي صدرت اليه فسلم كتاب عتقه واودع السجن[١١٠] .

اما رواتب عامة الجند فان المعلومات التي توردها المصادر نادرة ، بل تكاد تكون معدومة اساسا ، وعلى وفق ما جاء في احدى الروايات التاريخية ، فانه يمكن القول بان مقادير المكافآت التي وزعت على الجند بمناسبة افتتاحهم اربل في سنة (٦٣٠هـ/١٢٣٢م) وضمها الى حظيرة الخلافة العباسية ، هي نفسها رواتب الامراء والمماليك ، اذ منحت المكافات على قدر رتبة الجندي أي ما يعادل راتبه المقرر له في الديوان ، فقد اعطى نصير الدين نائب الوزارة القادة الكبار " كل واحد فرسا بمركب وعدة كاملة وخمسة الالف دينار ، وانعم على من دونهم على قدر رتبته من الالفين الى الخمسمائة . ثم خلع على جميع المماليك الناصرية والظاهرية والمستنصرية ، واعطوا كل واحد خمسين دينارا ثم انعم على جميع الجند ومماليك الامراء والعرب من ثلاثين الى خمسة عشر " دينارا "[١١١] . ومما يثبت صحة استنتاجنا هذا ما تورده الرواية هذه من ان الامراء الكبار استلموا مكافأة قدرها (٥.٠٠٠) دينار وهو نفس الراتب الذي خصص لهم كما مر ذكره سابقا . اما المكافات التي منحت للجند والتي تتراوح ما بين ٢.٠٠٠ الى ٥٠٠ دينار ، فقد ذكرنا سابقا ان الامير الذي عدته (٥٠) فارسا كان يتسلم راتبا قدره (١.٠٠٠) دينارا في السنة وان من كانت عدته (١٠٠) فارس فينبغي ان يتسلم راتبا قدره (٢.٠٠٠) دينار في السنة . اما المكافأة التي قدرها (٥٠٠) دينار حسبما جاء في تلك الرواية فيرد ذكرها على انها راتب كان يتسلمه بعض المماليك ففي رواية ان احد المماليك ساعد الخليفة الناصر لدين الله في

قتل احد الامراء ال تنبة الشطرنجي مقطع واسط فامر الخليفة باحضار هذا المملوك " فاعطى (٥٠٠) دينار وخلع عليه ورسم ان تكون هذه جارية عليه مستمرة في كل سنة يأخذها من الديوان "[١١٢] .

ويفهم من الرواية المذكورة انفا ، ان رواتب عامة الجند كانت متباينة بتباين منزلتهم فرواتب مماليك الخلفاء اعلى من رواتب مماليك الامراء والعرب لانهم اكثر قربا الى الخلفاء فلابد ان يكونوا اوفرهم راتبا[١١٣] اذ منح كل مملوك من مماليك الخلفاء مبلغا قدره (٥٠) دينارا بينما منح مماليك الامراء والجند العرب من (٣٠) الى (١٥) دينارا . ولعل هذه المقادير كانت تعادل فعلا الرواتب التي يتسلمها عامة جند الخلافة .

وفضلا عن المكافآت التي كانت تصرف للجند بالمناسبات الكبرى ، فان زيادات اخرى كانت تصيبهم . وكانت هذه الزيادات او العلاوات تعطى في مناسبات خاصة ، فمثلا عند مجيء خليفة جديد يحتاج الى مناصرة الجند ، فيذكر ان الظاهر بأمر الله بعد ان بويع بالخلافة في سنة (٦٢٢ هـ/١٢٢٥م) " زاد المماليك في معايشهم ، وقدر لكل منهم في السنة مئة دينار "[١١٤] ويفهم من هذه الرواية ان هذا الخليفة اوجد قاعدة جديدة في زيادة رواتب الجند ، وهي صرف علاوة سنوية قدرها (١٠٠) دينار تصرف كل سنة جديدة علاوة على رواتبهم . وتعد هذه الزيادة في المعايير المالية انذاك كبيرة ، لذلك لا يصح قبولها . ثم ان محقق الكتاب مصطفى جواد يعترف بوجود صعوبة في قراءة هذا الرقم في مخطوطة الكتاب لعدم وضوحه . ويبدو ان الرقم (١٠) دنانير اقرب الى الصحة لانه درجت العادة منذ ايام الامويين على منح جندهم زيادة (١٠) دنانير فضلا عن رواتبهم لمناسبة استلام الخليفة الجديد الحكم[١١٥] ويذكر ان الناصر لدين الله بعد تسلمه منصب الخلافة سنة (٥٧٥هـ/١١٧٩م) ، امر بمضاعفة ارزاق المماليك وغيرهم من الجند[١١٦] . وعندما تسلم المستعصم بالله الخلافة سنة (٦٤٠ هـ/١٢٤٢م) طالب المماليك بزيادة رواتبهم فرفض اقبال الشرابي طلبهم معللا ذلك بضرورة ارتباط زيادة راتب الجندي بخدمة يستحق بها تلك الزيادة[١١٧] .

كانت العملة النقدية المستعملة في دفع رواتب الجند في العراق هي الدينار . وبسبب غياب الدراهم لجأ الناس الى استخدام قراصنة الذهب[١١٨] والتي تطلق في العراق على القطع الصغيرة من الدينار التي تقطع بالمقاريض والتي يتعامل بها في التجارة[١١٩] ولكن نظرا لتزايد الفضة لدى دور السكة في العراق . فقد تمكن الخليفة المستنصر بالله في سنة (٦٣٢هـ/١٢٣٤م) بضرب الدراهم الفضية ليتعامل بها بدلا من قراصنة الذهب ، وسعرت كل عشرة دراهم بدينار ذهبي[١٢٠] . ويبدو ان سعر صرف الدراهم استقر بشكل رسمي في خلافة المستعصم بالله (٦٤٠-٦٥٦هـ/١٢٤٢-١٢٥٨م) على اساس اثني عشر درهما بدينار ذهبي يتضح ذلك من قول صفي الدين المغني بيانه كان له في خلافة المستعصم بالله " مرتب في الديوان كل سنة

خمسة الاف دينار يكون عنها دراهم مبلغ ستين الف درهم[١٢١] أي ان سعر صرف الدينار الواحد الواحد = ١٢ درهماً وربما يعود ذلك الى تناقص الفضة زمن الخليفة المذكور .

وكانت تصرف لمنتسبي الجيش العباسي مخصصات طعام يطلق عليها (راتب او اقامة)[١٢٢] ولما كان من الضروري ان يستبدل الجيش ملابسه عند ابتداء كل من فصلي الشتاء والصيف لذلك فان الدولة كانت تتحمل مسؤولية توزيع الملابس على الجند . يظهر ذلك كله من قول نائب الوزير بن البخاري لخشترين احد امراء صلاح الدين الايوبي الذي لجأ الى بغداد ملتمسا من الخليفة الناصر لدين الله ان يقطعه اقطاعا كبيرا له ولجنده فاجابه الوزير " هذا القدر كبير ها هنا مماليك الخليفة ارزاقهم مقررة بقدر حاجتهم حتى اننا نعطيهم من المخزن الخبز واللحم وثياب الصيف والشتاء بقدر ما يحتاجون اليه من النفقة"[١٢٣] . ولا توضح المصادر مقدار الجرايات (مخصصات الطعام) التي توزعها الدولة على الجند الا ان البوزجاني يشير الى ان مقاديرها كانت مختلفة حيث يتبع مبدأ التفاضل في توزيعها فالذي مرتبته عالية في الجيش يتسلم حصة اعلى من الرتبة الادنى فالادنى[١٢٤]وكان الخلفاء يوزعون الحلوى والاطعمة على المماليك والامراء بمناسبة زياراتهم المشاهد المقدسة[١٢٥] كما كانت الدولة تصرف للجند نوعاً اخر من الجراية وهي علوفة الدواب من التبن والشعير والقت والقصيل[١٢٦] ولا تشير المصادر الى مقاديرها . ويبدو ان معظمها كانت متساوية ، اذ يؤكد البوزجاني الى ان علوفة الدواب هي ايضا نوع من الجرايات إلا انها لا تختلف كأختلاف الجرايات الاخرى (مخصصات الطعام) ، لان اكثر الدواب تكون علوفتها متساوية[١٢٧] .

ويلاحظ انه في حالات الغلاء ، قد تصرف رواتب الجند بكاملها عينا لا نقدا للتأثير في الاسعار واعادتها الى وضعها الطبيعي ، فنظرا لطول فترة حصار السلطان مسعود لبغداد في سنة (٥٥١ هـ/١١٥٦م) خشي الخليفة المقتفي من ظاهرة ارتفاع اسعار المواد الغذائية ، لذلك قرر " فتح الاهراء (مخازن الغلال) واقتصر للاجناد في الاعطيات على تفريق التمور فيهم والغلات . واخذوها ، واحتاجوا الى اثمانها في النفقات فرموها في الاسواق وباعوها بالدينار . فخمد بذلك استعار نار الاسعار "[١٢٨] وبسبب ارتفاع الاسعار قبل وبعد مبايعة الناصر لدين الله بالخلافة ، تقدم هذا الخليفة بعد مبايعته سنة (٥٧٥هـ/١١٧٩م) مباشرة الى وزيره بان يفتح مخازن الحبوب وبيعها الى الناس وان يعطى الجند ارزاقهم عينا لا نقدا ، ففعل ذلك الوزير ، فرخصت الاسعار وكثرت الخيرات[١٢٩] .

وكان من عادة الخلفاء منح الجند والامراء هدايا يطلق عليها اسم " خلعة " وهي " ما يعطيهم الانسان غيره من الثياب منحة "[١٣٠] وكانت هذه الخلع تصرف من المخزن في مناسبتين اساسيتين هما عند مجيء خليفة جديد الى الحكم ، وعند انقضاء شهر رمضان وحلول عيد الفطر ومن المناسبة الاولى يروى انه لما استخلف المستنجد بالله في سنة (٥٥٥هـ/١١٦٠م) خلع

على ارباب الدولة[١٣١] ولما استخلف المستضيء بأمر الله في سنة (٥٦٦هـ/١١٧٠م) " خلع على ارباب الدولة والقضاة والجند وجماعة من العلماء وحكى خياط المخزن انه فصل الفاً وثلاثمائة قباء ابريسم "[١٣٢] وبعد مبايعة الناصر لدين الله بالخلافة سنة (٥٧٥ هـ/١١٧٩م) امر " بالخلع والتشريفات على الامراء وارباب الدولة[١٣٣] ولمناسبة بيعة المستعصم بالله بالخلافة سنة (٦٤٠هـ/١٢٤٢م) " فرقت الخلع من المخزن المعمور على اربابها من خدمة الباب والحاشية ومن جرت عادته بذلك فبلغت ثلاثة الاف واربعمائة ونيقاً وعشرين خلعة "[١٣٤]

اما مناسبة عيد الفطر فلدينا اشارتان عن توزيع الخلع على الامراء لمناسبة عيد الفطر الاولى تذكر انه بحلول عيد الفطر في سنة (٦٣٧هـ/١٢٣٩م) " خلع الخليفة المستنصر بالله على وزيره احمد بن الناقد وعلى مماليكه وعلى كافة الامراء "[١٣٥] وبلغ عدد المخلوع عليهم اكثر من ثلاثة عشر الفاً[١٣٦] اما الاشارة الثانية فتذكر انه بحلول عيد الفطر في سنة (٦٤٢هـ١٢٤٤م) فرقت خلع المخزن على اربابها جريا على العادة[١٣٧] .

ولابد ان نتناول في البحث نقطة جوهرية تتمثل في الترتيبات التي اتبعت في توزيع الرواتب على الجند . لقد اعتمدت الدولة العباسية على الجيش النظامي ، وجرى تنظيمه على اساس القيادات[١٣٨] حيث كان يخصص لكل امير في ديوان العرض سجلا يتضمن عدة اجناد كل امير وحليتهم[١٣٩] ويتولى مهمة تحلية الجند موظف في الديوان يسمى "المحلي"[١٤٠] حيث يذكر في التحلية اسم الرجل ونسبه وجاريه أي راتبه وسنه وقده ولونه واوصاف جبهة الرجل وحاجبيه وعينيه وانفه ، وعلاماته الفارقة [١٤١] وكذلك لون الشعر اذ كان المحلون يتشددون حتى في ذكر لون الشعر ان كان طبيعيا او مصبوغا اذ كانوا " يقولون في ديوان عرض الجيش في بغداد لمن يخضب اذا ذكروا حليته مستعار " وهي كناية لطيفة كما يقول ابن ابي الحديد[١٤٢] ويذكر ايضا في التحلية شيات الدواب التي تعود للجند[١٤٣]

في ضوء المعلومات التي يوردها ابن وهب الكاتب ، يمكن القول ان تنظيم سجل الفرقة العسكرية كان يتم وفق النموذج الاتي[١٤٤]

اسم الفرقة العسكرية
اسم صاحب الجاري .... مقدار
الجاري .... حليته

او بصيغة ثانية هي :[١٤٥]

اسم الفرقة العسكرية
اسم صاحب الجاري .... حليته
.... مقدار الجاري

اما نظام توزيع الرواتب على الجند ، فانه عندما يحين موعد صرف الرواتب ، يفترض من كتاب ديوان العرض او ديوان الجند ، قيامهم باعداد عمل تفصيلي او حساب تفصيلي يتضمن اسماء الجند ومقدار راتب كل جندي فضلا عن راتب القائد ثم يثبت في اسفل العمل اعداد الجند ومجموع استحقاقهم وبضمنه استحقاق القائد[١٤٦] ولانجاز هذا العمل ، فقد خصص في ديوان العرض مجلس يتولى صرف رواتب الجند او معايشهم . يروي ان نظام الدين بن عبد المنعم النبدئيجي " جعل في ديوان العرض على اطلاق معايش الجند[١٤٧] . وهذا المجلس يشبه مجلس الاعطاء والتفرقة الذي يرد ذكره في العصر العباسي الثاني[١٤٨] ومن هذا المجلس كانت تخرج سجلات الجند التي تتضمن اسماءهم وحليهم ومبلغ رواتبهم الى موظفين يسمون " المنفقين " الذين تقع على عاتقهم مسؤولية توزيع الرواتب على الجند حيث " يتولون عرضهم ويقبض من صحة حليته منهم " ثم يقومون بعد ذلك برفع الحساب الى ديوان الجيش " بما ينفقونه ، وذكر ما يوفرونه من جاري لم يصح عرضه من البدلاء والدخلاء والغياب"[١٤٩].

اما موعد توزيع الرواتب على الجند ، فتؤكد المصادر ان الخلافة العباسية كانت كما مر سابقا ، قد خصصت للامراء والجند معاشات سنوية ، وهذا يعني ان هذه المعاشات او الرواتب تصرف مرة واحدة في السنة ولكن هذه المصادر لا تشير الى الشهر الذي تطلق به الرواتب للجند . ولكن لما كانت الخلافة العباسية قد اعتمدت في جباياتها لعوائد الضرائب على اسلوب المقاطعات في غالب الاحوال[١٥٠] ولما كانت قد جرت العادة في عهود سابقة ان يؤدي المقاطعون للدولة المبلغ المقطوع او ما يسمى حق بيت المال في المقاطعة وكذلك ضريبة الجزية على اساس السنة الهلالية (القمرية) وتحديدا في شهر محرم من شهور السنة المذكورة[١٥١] ،

لذلك فمن غير المستبعد ان تقوم الدولة بصرف رواتب الجند في شهر محرم ايضا حيث موعد جباية اموال المقاطعات والجزية .

ويبدو ان الرواتب كانت تدفع للجند بانتظام بدليل ان المصادر التاريخية لم تسجل أي حادثة شغب قام بها الجند في هذه الفترة وحتى سنة (٦٤٨هـ/١٢٥٠م) ، باستثناء حادثة فردية اشار اليها مؤلف الحوادث الجامعة من ان احد الجنود الاتراك قام بمحاولة اغتيال مؤيد الدين القمي وزير المستنصر بالله في سنة (٦٢٨هـ/١٢٣٠م) ، وبعد فشل المحاولة والقاء القبض عليه اعترف بالدافع الذي حمله على ذلك " فذكر ان له مدة لم يصله شيء من معيشته، وهو ملازم الخدمة ، وقد اضربه ذلك ، فحمله فقره وحاجته وغيظه على ما فعل[١٥٢] .

ويبدو ان دفع الدولة رواتب الجند بانتظام ، يعود الى ان عناية الخلفاء في هذه الفترة كان منصبا بالدرجة الاساس على تنمية الضرائب والمكوس[١٥٣] كوسيلة لزيادة الموارد وتحسين الميزان المالي[١٥٤] كما كان صاحب ديوان المخزن يحث المسؤولين عن جباية الاموال بعدم تأخيرها وارسالها بسرعة الى الديوان المذكور[١٥٥] وكان صاحب المخزن بزياراته للمدن يستخدم الطيور (الحمام الزاجل) في اعلام الخليفة في بغداد بمقادير الاموال المجباة من دواوين المدن في العراق[١٥٦] .

وساعد الاستقرار السياسي على ازدهار تجارة العراق الدولية ، كما ان الاحوال السياسية والاقتصادية كانت ملائمة ، فبعد فترة طويلة من عدم توفر الفضة ، اصبح لدى دور السك في العراق والبلدان المجاورة كميات كافية لسك اعداد كبيرة من الدراهم وبدأ تدفقها من جديد من اسيا الوسطى وربما في ركب الجيوش الخوارزمية المتجه غرب فارس ومكن تزايدها المنتظم الخليفة المستنصر بالله من اصدار قطع نقدية فضية اكثر من السابق ومنع في عام (٦٣٢هـ/١٢٣٤م) إستعمال قطع العملات الذهبية التي حلت محل الدراهم منذ وقت طويل وبمرور الزمن اصبحت الدراهم كثيرة جدا ، حتى ان معدل صرفها انخفض وتوجب رفعها بامر الخليفة[١٥٧] .

ان غنى الخزن في خلافة المستنصر بالله جعله قادرا على دفع رواتب الجند القدامى بل المجندون حديثا ويظهر ذلك مما يرويه ابن شاكر الكتبي من ان الخليفة المستنصر بالله لما اعتنى " بجمع الجند من اقطار الارض لدفع التتار اتفق جماعة من التجار وجمعوا مالا خطيرا وسألوا الانعام عليهم بقبوله وانفاقه على الغزاة ، ودفعوا المال الى الدويدار فأمر بان يرد عليهم المال وقال: جزاكم الله الخير، يكفينا منكم الدعاء ، وفي خزائننا ما يغني عن ذلك"[١٥٨].

ويظهر ان حوادث شغب الجند وتذمرهم بسبب تأخر صرف رواتبهم بدأت زمن الخليفة المستعصم بالله (٦٤٠-٦٥٦هـ/١٢٤٢-١٢٥٨م) وابتداءا من سنة (٦٤٨هـ/١٢٥٠م) ، روي انه في هذه السنة " استغاث طائفة من الجند يوم الجمعة لاجل ارزاقهم وتأخرها ثم ثار اخرون في جامع السلطان ومنعوا الخطيب من صعود المنبر وذلك لاجل جامكياتهم (رواتبهم) ومستهم

الحاجة وكل ذلك من عمل الوزير بن العلقمي "[١٥٩] ويبدو ان سبب تأخر صرف الرواتب يعود الى تأخر جباية ضريبة الخراج ففي هذه السنة أي في سنة (٦٤٨هـ/١٢٥٠م) تأخر استيفاء ما تضمنته الجريدة المخرجة من الاموال الباقية بسبب " مزارعة ارباب الجاهات " وادى ذلك الى اختلال المخزن وقلة حاصلاته ، بشكل تعذر معه قيام الخليفة المستعصم بالله بمهامه في اكثر الاوقات[١٦٠] ولمعالجة هذه الازمة المالية ، كلف الخليفة المستعصم بالله قائده اقبال الشرابي باستخراج تلك الاموال "فاستخرجه في اسرع وقت، ومنع ارباب الجاهات بعد ذلك من الزروع منعا كليا فعادت الحال كما كانت اولا واستاقت الاموال الى المخزن ، وكثرت الحواصل "[١٦١]

ونظرا لنجاح الدولة في حل ازمتها المالية يمكن القول ان مشكلة تأخر صرف رواتب الجند هي الاخرى قد حلت . ولكن هذه المعالجة كانت وقتية ، فالدولة قد صممت سياسة جديدة تهدف من ورائها تقليص حجم النفقات المالية المرصدة للجند واتبعت من اجل ذلك اسلوبين الاول التلكؤ في دفع رواتب الجند ، والثاني التخفيض الكبير والمتعمد لاعداد الجند المسجلين في ديوان العرض ، وهذان الاسلوبان يوضحهما ابن الكازروني بقوله " فأتفق ان عساكر بغداد تألموا غير مرة من تأخير معايشهم وترددوا الى الديوان لذلك فتارة تطلق لهم وتارة يدافعون عنها او اقتضت المقادير ان ولاة الامر اسقطوا كثيرا من الجند فلم يبق منهم الا القليل النزر" [١٦٢]. ويبدو ان الاجراء الثاني قد بدأ تطبيقه ابتداءا من سنة (٦٥٠هـ/١٢٥٢م) اذ يقول صاحب كتاب الحوادث الجامعة انه في هذه السنة " فارق كثير من الجند بغداد لانقطاع ارزاقهم ولحقوا ببلاد الشام "[١٦٣] ثم بلغ هذا الاجراء ذروته في سنة (٦٥٥هـ/٦٥٧م) ، اذ مهد له ابن العلقمي وزير المستعصم بالله باجراء تعداد عام للجيش لمعرفة حجمه وحجم الاموال المطلوب انفاقها عليه فيذكر الهمذامي في سنة (٦٥٥هـ/٦٥٧م) امر ابن العلقمي " العارض ان يعرض الجنود بالتدريج فوجا فوجا ، وبعد خمسة اشهر ابلغ العارض الوزير ، ان الجند قد صاروا عددا وفيرا وجيشا جرارا وان على الخليفة ان يمنح المال فعرض الوزير على المستعصم ولكنه (اعتذر)[١٦٤] ويفهم من هذه الرواية ان الخليفة المستعصم بالله ادرك ما سيقدم عليه وزيره ابن العلقمي من اسقاط الجند من الديوان . فهو وحده يتحمل مسؤولية ذلك ، وطبقا لما ورد في احد المصادر من معلومات فان ابن العلقمي دخل على المستعصم بعد العرض مقترحا عليه اسقاط (١٥) الف مقاتل وقال له " ان جندك كثيرون وعليك كلف كثيرة، والعدو رجع من بلاد العجم ، وعندي من الرأي ان تعطي دستورا (اذناً) لخمسة عشر الف فارس من عسكرك ، وتوفر معلومهم (رواتبهم) ، فاجابه الخليفة الى ذلك ، فخرج الوزير وعرض العسكر وانتقى منهم خمسة عشر الف فارس نقاوة العسكر واعطاهم دستورا ومنعهم من الاقامة ببغداد واعمالها ، واخرج لهم اوراق الدستور ، فتفرقوا في البلاد " [١٦٥] وكانت هذه الوجبة الاولى ثم اتبعها ابن العلقمي بوجبة ثانية ويذكر المصدر ذاته ان هذا الوزير دخل على المستعصم بعد اشهر من لقائه الاول " وعمل مثل ما عمل اولا واعطى دستورا

لعشرين الف فارس " ، فبلغ عدد ما اسقطه ابن العلقمي من الديوان (٣٥) الف مقاتل وكان هؤلاء عدل مئتي الف فارس لشجاعتهم وحسن تدريبهم "[١٦٦] .

يظهر من هذه المعلومات ان الجند الذين اسقطهم ابن العلقمي في سنة (٦٥٥هـ/١٨٢٧م) هم من الجند الغرباء من الشام ومصر[١٦٧] بدليل ابعاد ابن العلقمي هؤلاء الجند عن بغداد ومنعهم من الاقامة فيها وهذا يعني عودتهم الى اوطانهم ومعهم وثائق تسريحهم . وكان هؤلاء الجند الغرباء قد بدأ الخليفة المستنصر بالله استخدامهم ابتداءً من سنة (٦٣٥هـ/١٢٣٧م) لمواجهة التحدي المغولي[١٦٨] وافرد لهم ديوانا سمي بديوان عرض الجيش المختص بالغرباء تمييزاً له من ديوان عرض العساكر البغدادية[١٦٩] اما الجند البغدادي فقد سرحت الدولة معظمه دون ابعادهم عن بغداد حيث " آلت احوالهم الى سؤال الناس وبذل وجوهم في الطلب في الاسواق والجوامع " [١٧٠] ومن بقي منهم ، فقد احالوا مستحقاتهم المالية على الضرائب المكسية المفروضة على ارباب الاموال واصحاب الحرف من اهل السوق والزموهم بدفعها ، وكان ذلك مثار استياء الجند والناس وبهذا الصدد يقول ابن خلدون " وضاقت الاموال على المستعصم فاسقط اهل الجند وفرق ارزاق الباقين على البياعات والاسواق وفي المعايش فاضطرب الناس وضاقت الاحوال وعظم الهرج ببغداد "[١٧١] ويفهم من قول ابن خلدون ان الخليفة المستعصم بالله قد تخلى عن كافة التزاماته المالية حتى حيال الجند الباقين في الديوان غير ان الظروف العسكرية انذاك اقتضت من الخليفة الاحتفاظ بقوة عسكرية حتى لو كانت محدودة وما تشير اليه احدى الروايات من كون جند الخليفة المستعصم بالله عند مهاجمة الغول بغداد سنة (٦٥٦هـ/١٢٥٨م) كان " دون عشرة الاف "[١٧٢] صحيحا ولعل هذا العدد هو حرس الخليفة الخاص الذي احتفظ به ، فعلى وفق ما يشير وصاف في تاريخه من انه كان " في ايام خلافة المستعصم بالله " في خدمته فقط ستة الاف خيال من الحرس وعلى رأسهم قائد " [١٧٣] .

واخيرا يتوجب بحث الاسباب التي حدت بالخلافة العباسية ايام الخليفة المستعصم بالله (٦٤٠هـ-٦٥٦هـ/١٢٤٢-١٢٥٨م) الى تقليص اعداد الجند في ديوان العرض في بغداد وحرمانهم من معايشهم وسائر مخصصاتهم . ويمكن اجمال ذلك بالاتي :

١- كانت الخلافة العباسية ابتداءً من سنة (٦٢٩هـ/١٢٣١م) تراقب الغزو المغولي للمشرق الاسلامي وخطورة ذلك وكان الحكم انذاك للخليفة المستنصر بالله (٦٢٣-٦٤٠هـ/١٢٢٦-١٢٤٢م) الذي اهتم بامر المغول ويعود هذا الاهتمام الى ادراك هذا الخليفة بان غارات المغول خاصة وبعد تمكنهم من اسقاط الدولة الخوارزمية كانت قد وصلت العراق الاعلى (أي إقليم الجزيرة) وان استمرار هذه الغارات من دون التصدي لها ستؤدي الى اجتياح الدولة العباسية في بغداد . وعليه قرر الخليفة المستنصر بالله الاكثار من الجند[١٧٤] . وبهذا الصدد يقول المقريزي " واخرج الخليفة الاموال ، فوقع الاستخدام (أي التسجيل في الديوان)

في جميع البلاد لحركة التتر " [١٧٥] ونتيجة لهذا التوسع في التجنيد ، بلغ عدد الجيش في ايامه حولي (١٠٠) الف جندي[١٧٦] وغني عن البيان القول ان استخدام الخليفة لهذا العدد لابد ان تشكل نفقاتهم ارهاقا لا يطاق على مخزن الدولة التي اخذت تعاني من نقص مواردها .

٢- ضيق نطاق الدولة العباسية انذاك التي اقتصرت على العراق فقط[١٧٧] وهذا يعني ضيق نطاق الجباية ايضا . ثم اخذ المغول يزاحمون الخلفاء ابتداءا من خلافة المستنصر بالله في النطاق الذي تبقى لهم ، وملكوا أكثره [١٧٨] .

٣- ويلاحظ ان تجارة العراق الدولية بدأت بالتعثر ابتداءً من منتصف القرن السابع للهجرة . ذلك ان هجمات المغول لم تقتصر على حدود بلاد فارس وحسب ، بل اغاروا على الجزيرة حتى بلغوا حران والرها ونهبوا دياربكر وميا فارقين ، واصبحت الطرق جراء ما وضعوه هنا وهناك من العصابات وقطاع الطرق غير مألوفة وكثر السطو والسلب والنهب حتى روي ان قافلة كانت متجه من حران الى بغداد فخرج عليها جماعة من المغول واخذوا منها اموالا كثيرة ثم قتلوا من فيها من الشيوخ وساقوا الصبيان والنساء . ووصلت الاخبار بغداد فخاف اهلها خوفا شديدا ولكن المغول عادوا الى قواعدهم في اذربيجان [١٧٩] " لقد كان هدف المغول من استعمال هذا الاسلوب هو شل الحركة التجارية بين بغداد وما جاورها من البلدان وجعل البلد يعيش تحت ضغط اقتصادي خانق ولتأييس الناس من قابلية الدولة على حماية الطرق والمرافق الاخرى [١٨٠] . ولما كانت الضرائب والمكوس والغرامات التي فرضتها الدولة على التجار ، تشكل احد موارد الدولة المالية [١٨١] فلابد ان يصاحب ركود التجارة انذاك قلة في عائدات الدولة من جراء ذلك .

٤- لقد تعرض العراق الى نكبات اقتصادية بدءا من سنة (٦٤٦هـ/١٢٤٨م) ففي هذه السنة ابتليت البلاد بامطار غزيرة وفيضانات وما تبعها من انتشار الامراض وارتفاع الاسعار ، وكان تأثير هذه الكارثة كبيرا ، وضررها عاما حتى شمل بغداد والموصل واربل وغيرها من البلاد وامتنع الناس عن الزرع وغرقت قرى كثيرة كما غرق معظم الجانب الغربي من بغداد ثم بدأت النكبات من جديد ابتداءاً من سنة (٦٥٠هـ/١٢٥٢م) ولمدة خمس سنوات (٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤هـ) . [١٨٢] .

٥- واذا كانت الظروف الموضوعية التي مرت بها الدولة العباسية في السنوات الاخيرة من حكمها قد رمت بظلها على مخزنها . ومن ثم اجراءات الدولة في اسقاط اكثرية الجند من الديوان . فان هناك ظروفا ذاتية تتعلق بالدولة نفسها اسهمت هي الاخرى فيما آلت اليه المؤسسة العسكرية من تدهور وانحطاط ، منها تهرب الوجهاء والمتنفذين في الدولة من أداء الضرائب وما ادى ذلك من نقص وارد المخزن في بغداد ، ومن ثم ارتباك الخليفة المستعصم

بالله من انجاز مهامه [١٨٣] ، ومنها ضعف شخصية الخليفة المذكور وحبه جمع المال واهمال الجند وعدم مباشرته الامور بنفسه ، حيث القى مقاليد حكمه الى وزيره ابن العلقمي [١٨٤] .

يتضح من خلال عرض البحث ، ان الخلافة العباسية ، بعد تحررها من التسلط السلجوقي ، وانشائها للمؤسسة العسكرية ، الذي يشكل المماليك (العبيد) عمودها الفقري ، لجأت الى اسلوبين لدفع مستحقات منتسبي مؤسساتها العسكرية المالية . الاول : الاقطاع العسكري للامراء عوضا عن رواتبهم ، والذي هو في حقيقة الامر ، استمرار للاقطاع الموروث عن السلاجقة ، سيما الاقطاع الاداري . ولم يكن الاقطاع العسكري يورث لانه كان اقطاع استغلال لا اقطاع تمليك ، أي انه كان اقطاعا مرحليا ، ينتهي حق المقطع في الاقطاع بوفاته وانتهاء خدمته العسكرية . اما الاسلوب الثاني فيتمثل في دفع رواتب الجند نقداً ، او عينا في اوقات الغلاء ، وكانت ادارة هذا الاسلوب من ضمن مسؤوليات ديوان العرض . وقد اتبعت الخلافة هذه الصيغة أي دفع الرواتب النقدية في بغداد خاصة ، حيث النقد فيها متوافر، ولايوجد فيها اراضٍ للزراعة . ولم تكن هذه الرواتب تورث حالها حال الاقطاع العسكري ، ويبدو ذلك من معظم وقائع الترقية التي تناولها البحث ، وكان اولاد الجند والامراء المتوفين ، يعرضون عن رواتب ابائهم ، بمنحهم رتباً عسكرية ، على الاغلب صغيرة ، رعاية وتكريما لهم . وقد ارتبط التزام الخلافة بدفع مستحقات الجند المالية فضلا عن مخصصاتهم ، بوضعها المالي ، والذي كان تغذية الضرائب والمكوس ، لذلك فعندما اختل الوضع المالي للخلافة لجأت الى اسلوبين . الاول التلكؤ في دفع مستحقات الجند المالية ، والثاني التسريح المبرمج والممنهج للجند من الديوان ، وحصل ذلك في خلافة المستعصم بالله (٦٤٠-٦٥٦هـ/١٢٤٢-١٢٥٨م) ، فكان ذلك سببا مركزيا لسقوط بغداد وزوال الخلافة العباسية على يد المغول في سنة (٦٥٦هـ/١٢٥٨م) .

الهوامش :

(١) فهد ، بدري محمد ، تاريخ العراق في العصر العباسي الاخير ، مطبعة الارشاد بغداد – ١٩٧٣ ، ص٥٢-٥٣

(٢) الصفدي ، صلاح الدين خليل بن ايبك ، الوافي بالوفيات ، ج٢ ، باعتناء هلموت ريتر ، فسبادن ، ١٩٦١ ، ص٩٥ .

(٣) كلاوستر ، كارل ال ، دراسة في الادارة المالية في العصر العباسي ، ترجمة وتعليق عبد الجبار ناجي ، بيت الحكمة ، بغداد – ٢٠٠١ ، ص٧٢ .

(٤) الذهبي ، شمي الدين ، المختار من تاريخ ابن الجزري ، تحقيق : خضير عباس المنشداوي ، دار الكتاب العربي ، بيروت – ١٩٨٨ ، ص١١٩ .

(٥) المقريزي ، تقي الدين ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – ١٩٩٧ ، ج١ ، ص٣٨٠ .

(٦) ابن الكازروني ، ظهير الدين ، مختصر التاريخ ، تحقيق : مصطفى جواد ، مطبعة الحكومة ، بغداد – ١٩٧٠ ، ص٢٧٢ .

(٧) ابن شاهنشاه الايوبي ، محمد بن تقي الدين بن عمر ، مضمار الحقائق وسر الخلائق ، تحقيق : حسن حبشي ، عالم الكتب ، القاهرة –١٩٦٨ ، ص٧٣-٧٤ .

(٨) المصدر نفسه ، ص١٦٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ . السمعاني ، ابو سعد ، الانساب ، تقديم وتعليق : عبد الله عمر البارودي ، دار الجنان ، بيروت – ١٩٨٨ ، ج٤ ، ص١٠٩-١١٠ .

(٩) ابن الكازروني ، ظهير الدين ، مقامه في قواعد بغداد في الدولة العباسية ، تحقيق : كوركيس عواد وميخائيل عواد ، مجلة المورد ، العدد الرابع ، بغداد –١٩٧٩ ، ص٤٣٥ .

(١٠) الخوارزمي ، ابو عبدالله محمد بن احمد بن يوسف ، مفاتيح العلوم ، حققه ابراهيم الديباري ، دار الكتاب العربي ، بيروت –١٩٨٨ ، ص٩٠ . ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص١٢٧ .

(١١) اللخمي ، بن هشام (ت ٥٧٧هـ) شرح فصيح اللغة ، تحقيق مهدي عبيد جاسم ، مطبعة فنون بغداد ، بغداد –١٩٨٨ ، ص٦٩ .

(١٢) ابن الحيان ، ابو منصور ، شرح الفصيح باللغة ، دراسة وتحقيق : عبد الجبار جعفر القزاز ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد –١٩٩١ ، ص١٢٢ .

(١٣) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص٩٠ .

(١٤) ابن وهب الكاتب ، ابو الحسين اسحاق بن ابراهيم بن سليمان ، البرهان في وجوه البيان ، تحقيق احمد مطلوب وخديجة الحديثي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٧ . ص٣٦٥-٣٦٧ .

(١٥) المخزومي ، ابو الحسن علي بن عثمان ، ديوان الجيش ، مجلة الاجتهاد ، العدد الاول ، بيروت – ١٩٨٨ ، ص٣٠٩ .

(١٦) البنداري ، الفتح بن علي بن محمد ، تاريخ دول ال سلجوق ، دار الافاق الجديدة ، بيروت – ١٩٨٨ ، ص٢١٦ . المقريزي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٤٦ .

(١٧) ابن دحية ، عمر بن ابي علي حسن بن علي ، النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس ، صححه وعلق عليه عباس العزاوي ، مطبعة المعارف ، بغداد – ١٩٤٦ ، ص١٥٧ .

(١٨) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، تاريخ الخلفاء ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة الشرق الجديد ، بغداد – ١٩٨٧ ، ص٤٣٨ .

(١٩) ابن دحية ، المصدر السابق ، ص٥٧ . البنداري ، المصدر السابق ، ص٢١٦–٢١٧ . الحسيني ، صدر الدين بن علي ، اخبار الدولة السلجوقية ، عنى بتصحيحه محمد اقبال ، دار الافاق الجديدة ، بيروت – ١٩٨٤ ، ص١٣١ ، ١٣٧ ، ١٣٨.

(٢٠) ابن الطقطقا ، محمد بن علي طباطبا ، الفخري في الاداب السلطانية والدول الاسلامية ، دار صادر ، بيروت –د.ت ، ص٣١٧ .

(٢١) السامرائي ، حسام الدين ، تطور ملكية الاراضي في العصور العباسية ، في الادارة المالية في الاسلام، مؤسسة آل البيت ، عمان – ١٩٨٩ ، ص٥١٧ .

(٢٢) ابن الفرات ، ناصر الدين محمد عبد الرحيم ، تاريخ ابن الفرات ، عنى بتصحيحه ونشره حسن محمد الشماع ، مطبعة حداد ، البصرة –١٩٦٧ ، م٤ قسم١ ، ص١٢١ .

(٢٣) ابن الساعي، ابو طالب علي بن انجب تاج الدين ، الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير، ج٩، تحقيق : مصطفى جواد ، طبع في المطبعة السريانية الكاثوليكية ، بغداد–١٩٣٤ ، ص٤٦ –٤٧، ٢١٩–٢٢٠ .

(٢٤) اشتور ، آ ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الاوسط في العصور الوسطى ، ترجمة عبد الهادي عبلة ، دار قتيبة ، دمشق–١٩٨٥ ، ص٢٩٧ .

(٢٥) ابن الفوطي ، كمال الدين عبد الرزاق بن احمد الشيباني ، تلخيص مجمع الاداب في معجم الالقاب ، تحقيق : مصطفى جواد . المطبعة الهاشمية ، دمشق ١٩٦٢–١٩٦٧ ، ج٤ ، قسم٢ ، ص٣٤ .

(٢٦) الغساني ، الملك الاشرف ، العسجد المسبوك ، تحقيق شاكر محمود عبد المنعم ، دار البيان ، بغداد – ١٩٧٥ ، ص٥٣٧ .

(٢٧) انظر خصباك ، جعفر حسين ، احوال العراق الاقتصادية في عهد الايلخاينين ، مستل من مجلة كلية الاداب ، العدد الرابع ، بغداد–١٩٦١ ، ص١٠–١٣ . فهد ، المرجع السابق ، ص٣٢٤ –٣٣٢ .

(٢٨) ابو البقاء ، هبة الله الحلي ، المناقب المزيدية في اخبار الملوك الاسدية ، تحقيق : محمد عبد القادر خريسات وصالح موسى درادكة ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، العين ٢٠٠٠ م ، ج٢ ، ص٣٦٧ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥١٦ .

(٣٠) انظر خصباك ، المرجع السابق ،ص ١١–١٢ ، ١٤.

(٣١) انظر لامبتون ، آن ، نظرات في الاقطاع ، ترجمة رضوان السيد ، مجلة الاجتهاد ، العدد الاول ، بيروت–١٩٨٨ ، ص٢٨٥–٢٨٦ .

(٣٢) انظر ابن الغملاس ولاة البصرة ومتسلموها ، دار منشورات البصري ، البصرة –١٩٦٢ ، ص٥٠ ، الدوري، عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ط٤ ، دار الطليعة ، بيروت –١٩٨٢، ص٦٧ .

(٣٣) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٤ ، قسم ٣ ، ص٤٨٩ . قوسان : كورة كبيرة ونهر عليه مدن ، وقرى بين النعمانية وواسط ونهره الذي يسقي زروعه يقال له : الزاب الاعلى . ياقوت ، المصدر السابق ، م٤ ، ج٧ ، ص١٠٠ .

(٣٤) ابن الفوطي ، تلخيص معجم الادباء في معجم الالقاب ، ج٥ ، باعتناء الحافظ محمد عبد القدوس القاسمي ، لاهور –١٩٤٠ ، ح٥ ، ص٨٦ .

(٣٥) الذهبي ، شمس الدين ، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام حققه وضبط نصه بشار عواد معروف واخرون مؤسسة الرسالة ، بيروت –١٩٨٨ ، الطبقة الرابعة والستون (٦٣١–٦٤٠هـ) ، ص٤٠٧ .

(٣٦) ابن الشعار الموصلي ، كمال الدين ابي البركات المبارك ، قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان ، تحقيق كامل سلمان الجبوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت –٢٠٠٥ ، ج١ ، ص٢٢٨ ، ج٢ ، ص١٠٦ ، ١٨٨ .

(٣٧) ابن الفوطي ، منسوب اليه خطأ ، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة ، تحقيق مصطفى جواد ، مطبعة الفرات ، بغداد –١٣٥١هـ ، ص٢٢٧ .

(٣٨) ابن الشعار الموصلي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٥٠ .

(٣٩) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص١١٨ .

(٤٠) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٤ ، قسم ٣ ، ص٥٠٠ .

(٤١) ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص٨٢٧ .

(٤٢) آشتور ، المرجع السابق ، ص٢٧٦ .

(٤٣) ابن العديم ، عمر بن ابي جرادة ، بغية الطلب في تاريخ حلب ، حققه سهيل زكار ، دار الفكر العربي، بيروت – د.ت ، ج٨ ،ص ١٣٦١ .

(٤٤) كلود ، كاهن ، تطور الاقطاع الاسلامي ما بين القرنين التاسع والثالث عشر ، ترجمة جورج كتورة ، مجلة الاجتهاد ، العدد الاول ، بيروت–١٩٨٨ ، ص٢٧٢ هامش رقم(١)

(٤٥) ابن الفرات ، المصدر السابق ، ج٤ ، قسم ١ ، ص١٤٨ . انظر الدوري ، عبد العزيز ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، ط٢ ، دار المشرق ، بيروت – ١٩٧٤ ، ص٤٢ ، ١٨٤ . السامرائي ، حسام الدين مجالات الضرائب على الارض والانتاج الزراعي في الادارة المالية في الاسلام ، مؤسسة آل البيت ، عمان ١٩٩٠ ، ج٣ ، ص٧٩٠–٧٩١ .

(٤٦) انظر غرس النعمة ، ابو الحسن محمد بن هلال الصابئ ، الهفوات النادرة ، تحقيق صالح الاشتر ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، د.ت ، ص٢٩٨ ، ٣٢٤ . المخزومي ، المصدر السابق ، ص٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٤٧) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٥ ، ص٨٦ .

(٤٨) ابن الشعار الموصلي ، المصدر السابق ، ج٦ ، ص٢١٢ ، ٢٦٩ .

(٤٩) سميل ، ر.سي ، الحروب الصليبية ، ترجمة سامي هاشم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت – ١٩٨١ ، ص٧٤ .

(٥٠) ابن الفوطي ، منسوب ، الحوادث الجامعة ، ص١٠٤

(٥١) ابن مماتي ، الاسعد ، قوانين الدواوين ، تحقيق عزيز سوريا عطية ، مطبعة مصر الرد على سير الاوزاعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت د.ت ، ص٦٨ .

(٥٢) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص١٠٥ .

(٥٣) انظر ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص١٢٣ ، ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص١٥ . ابن النجار ، ذيل تاريخ بغداد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت ، ج٣ ، ص٤٧ .

(٥٤) الماوردي ، الحسن بن علي ، الاقرار بالحقوق والمواهب والمواريث في الحاوي ، تحقيق طاهر اسماعيل محمد البرزنجي ، مكتبة الشرق الجديد ، بغداد –١٩٨٧ ، ص٣٢٦ ، ٣٨٩. ابو يوسف ، الرد على سير الاوزاعي ، تصحيح ابو الوفا الافغاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت –د.ت ، ص٦٨ .

(٥٥) التميمي ، تقي الدين عبد القادر ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، دار الرفاعي ، الرياض –١٩٨٣ ، ج٨ ، ص٢٥٤–٢٥٥ .

(٥٦) ابن الفوطي ، منسوب ، الحوادث الجامعة ، ص١٠٥ .

(٥٧) ابن خلكان ، ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد ، وفيات الاعيان ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٤٨ –١٩٤٩ ، ج٤ ، ص٤٦٦ ، ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص٢٨٢ .

(٥٨) ياقوت الحموي ، معجم الادباء ، دار الفكر ، بيروت –١٩٨٠ ، ج١٨ ، ص٤٦٦ .

(٥٩) انظر المخزومي ، المصدر السابق ، ص٣١١–٣١٢ . ابن الفرات ، المصدر السابق ، ج٤ ، قسم١ ، ص١٤٣، ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٦٠) شعبان ، محمد عبد الحي ، الدولة العباسية ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت –١٩٨١ ، ص١٩٧ . انظر عبد الجبار ناجي وحسين البهادلي ، بغداد في كتابات الرحالة العرب والاجانب ، بيت الحكمة بغداد –٢٠٠٣ ، ص٤٧٤ اشتور ، المرجع السابق ، ص٣٣٨ .

(٦١) ابن الفوطي ، منسوب ، الحوادث ، ص١٦٠ ، ٣٦٢ . ابن الكازروني ، مختصر ، ص٢٥٦ .

(٦٢) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص١١ .

(٦٣) الذهبي ، المختار ، ص٢٢٧ .

(٦٤) ابن الساعي ، الجامع المختصر ، ص٣٥٥ نقلا عن مخطوطة انسان العيون .

(٦٥) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص٨٥ ، الذهبي ، المختار ، ص٢٢٨

(٦٦) ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص٢١، ٦٥ ، ٧٤ .

(٦٧) القلقشندي ، ابو العباس احمد ، صبح الاعشى في صناعة الانشا ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٢ ، ج٤ ، ص١٦

(٦٨) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص١١٨ . ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٤ قسم٣ ، ص٤٩٣ .

(٦٩) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص١٠٥ .

(٧٠) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٤ ، قسم ١ ، ص٢٨١ ، ج٤ ، قسم٣ ، ص٤٨٧ .

(٧١) يقول ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج١٠ ، ص٥١ " ولاشك ان بني العباس كان السواد شعارهم واخذوا ذلك من دخول رسول الله (ﷺ) مكة يوم الفتح وعلى رأسه عمامة سوداء ، فأخذوها بذلك وجعلوه شعارهم في الاعياد والجمع والمحافل . كذلك كان جندهم لابد ان يكون على احدهم شيء من السواد .

(٧٢) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص٢٦٠ والشربوش : كلمة فارسية معناها غطاء الرأس وفي العربية : قلنسوة طويلة اعجمية ، وتلبس بدل العمامة ، وكانت شارة للامراء ، وكان الشربوش يلبس عادة مع الخلع السلطانية ابراهيم ، رجب عبد الجواد ، المعجم العربي لاسماء الملابس ، دار الافاق العربية، القاهرة – ٢٠٠٢ . القباء : ثوب يلبس فوق الثياب او فوق القميص ويتمنطق عليه . ابراهيم، المرجع السابق ، ص٣٥٧ .

(٧٣) الغساني ، المصدر السابق ، ص٥٩١ .

(٧٤) الذهبي ، المصدر السابق ، الطبقة الثالثة والستون (٦٢١-٦٣٠هـ) ص٢٧ .

(٧٥) الغساني ، المصدر السابق ، ص٥٥٢ ، ٥٩١ ، ٦٠٥ ، ٦٣٤ . الكوسات : صنوجات من نحاس شبه الترس الصغير ، يدق باحدهما على الاخر بايقاع مخصوص ويسمى الذي يضرب بها كوسي . القلقشندي ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص١٣٢٩ .

(٧٦) المصدر نفسه ، ص٦٠٢ . ابن الفوطي ، ج٤ ، قسم ٣ ، ص١٠٢٤ . الغواشي : جمع غاشية وهي سرج من اديم مخروزة بالذهب تحمل بين يدي الامير عند الركوب في المواكب كالميادين والاعياد ويحملها الركاب دارية . القلقشندي ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص٧ .

(٧٧) الغساني ، المصدر السابق ، ص٦١٢ .

(٧٨) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٤ ، قسم ٣ ، ص١٠٢٤ .

(٧٩) التميمي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٥٥ .

(٨٠) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص١١٨ .

(٨١) الغساني ، المصدر السابق ، ص٥٤٣ ، ٤٩٣ .

(٨٢) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص١١٨ . ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٤ ، قسم ٣ ، ص٤٩٣.

(٨٣) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٤ قسم٣ ، ص١٣٦ ، ١٣٨ .

(٨٤) المصدر نفسه ، ج٤ ، قسم ١ ، ص٢٨١ ، قسم٣ ، ص٤٨٧ .

(٨٥) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص١٠٥ .

(٨٦) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٤ ، قسم ٣ ، ص٥١٢ .

(٨٧) المصدر نفسه ، ج٤ ، قسم ٣ ، ص١٣٦-١٣٧ .

(٨٨) القلقشندي ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص١٥-١٦

(٨٩) السيوطي ، المصدر السابق ، ص٤٤٥ .

(٩٠) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٤ قسم ٣ ، ص٥١٢ .

(٩١) المصدر نفسه ، ج٤ قسم٣ ، ص٥١٢

(٩٢) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص٣٠٩ .

(٩٣) الغساني ، المصدر السابق ، ص٥٩١ .

(٩٤) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص١١٨ .

(٩٥) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٤ قسم ٣ ، ص٤٩٠ .

(٩٦) الغساني ، المصدر السابق ، ص٥٤٩-٥٥٠ .

(٩٧) المصدر نفسه ، ص٥٨١ .

(٩٨) المصدر نفسه ، ص٥٨٨

(٩٩) ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص٧٥-٧٦ . انظر ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٤ قسم٣ ، ص٥٢٠ .

(١٠٠) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٤ قسم٢ ، ص١٠٢٤ .

(١٠١) المصدر نفسه ، ج٤ ، قسم ٣ ، ص١٣٧ .

(١٠٢) الغساني ، المصدر السابق ، ص٥٨٧-٥٨٨ .

(١٠٣) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج٤ ، قسم ٣ ، ص٥١١ .

(١٠٤) المصدر نفسه ، ج٤ قسم٢ ، ص١٠٧٣ .

(١٠٥) الغساني ، المصدر السابق ، ص٤٩٧ .
(١٠٦) ابن الفوطي (منسوب) حوادث ، ص١٨٩ .
(١٠٧) الغساني ، المصدر السابق ، ص٦٠٢ . فهد ، المرجع السابق ، ص٢٥٠
(١٠٨) ابن الجوزي ، ابو الفرج عبد الرحمن ، المنتظم في تاريخ الملوك والامم ، الدار الوطنية ، بغداد ١٩٩٠ ، ج١٠ ، ص١٩٥ .
(١٠٩) ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص٤٠ .
(١١٠) المصدر نفسه ، ص١٥٠ ، ٢١٢ .
(١١١) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص٥٠ .
(١١٢) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص١٧١ .
(١١٣) القلقشندي ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص١٥ .
(١١٤) ابن الكازروني ، مختصر ، ص٢٥٦ .
(١١٥) ابن منظور ، الافريقي ، لسان العرب المحيط ، دار صادر-بيروت ، د.ت ، ج٤ ، ص٦٢٠
(١١٦) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص٣٩ .
(١١٧) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص١٦٨-١٦٩ .
(١١٨) ابن جبير ، ابو الحسن محمد بن احمد ، رحلة ابن جبير ، دار مكتبة الهلال ، بيروت -١٩٨١ ، ص١٧٣ .
(١١٩) دوزي ، رينهارت ، تكملة المعاجم العربية ، ترجمة محمد سليم النعيمي ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٠-١٩٩١ ، ج٨ ، ص٤٣ .
(١٢٠) السيوطي ، تاريخ ، ص٤٦٢ . انظر ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص٧١ .
(١٢١) ابن شاكر الكتبي ، محمد ، فوات الوفيات ، تحقيق احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت -١٩٧٤ ، ج٢ ، ص٤١٢ .
(١٢٢) ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص٣٥٥ .
(١٢٣) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص١٢٧ .
(١٢٤) البوزجاني ، ابو الوفاء ، علم الحساب العربي ، تحقيق احمد سعيدان ، دار الفرقان ، عمان -١٩٧١، ص٣٤٢ ، ٣٤٣ .
(١٢٥) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص١٧٨ . الغساني ، المصدر السابق ، ص٥٢١ .
(١٢٦) ابن خلكان ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص١٩٥ . مرتضى افندي ، نظمي زادة ، كلشن خلفا ، نقله الى العربية موسى كاظم نورس ، مطبعة الاداب ، النجف الاشرف -١٩٧١ ، ص١٢٨ .
(١٢٧) البوزرجاني ، المصدر السابق ، ص٣٤٤ . (حساب العلوفة)
(١٢٨) البنداري ، المصدر السابق ، ص٢٣١ .
(١٢٩) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص١١
(١٣٠) الفيومي ، احمد بن محمد بن علي المقري ، المصباح المنير ، دار الكتب العلمية ، بيروت-د.ت ، ص١٣٨ .
(١٣١) ابن الجوزي ، المصدر السابق ، ج١٠ ، ص١٩٤ .
(١٣٢) المصدر نفسه ، ج١٠ ، ص٢٢٣

(١٣٣) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص٣٩ .
(١٣٤) الغساني ، المصدر السابق ، ص٥١٢.
(١٣٥) المصدر نفسه ، ص٤٩١
(١٣٦) الذهبي ، المصدر السابق ، الطبقة الرابعة والستون (٦٣١-٦٤٠هـ) ص٢٨ .
(١٣٧) الغساني ، المصدر السابق ، ٥٣٢ .
(١٣٨) المطرزي ، ابو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي الخوارزمي ، المغرب في ترتيب المغرب ، دار الكتاب العربي ، بيروت – د.ت ، ص٣٩٥ .
(١٣٩) النويري ، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب ، نهاية الارب في فنون الادب ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٢٩ -١٩٤٩ ، ج٨ ، ص٢٠٦-٢٠٧ .
(١٤٠) البنداري ، تاريخ ، ص١٩٣ .
(١٤١) ابن وهب الكتاب ، ابو الحسين اسحاق بن اباهيم بن سليمان ، البهان في وجوه البيان ، تحقيق احمد مطلوب وخديجة الحديثي ، مطبعة العاني ، بغداد-١٩٦٧ ، ص٣٦٥-٣٦٨ ، النويري ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص٢٠٧ .
(١٤٢) ابن ابي الحديد ، شرح نهج البلاغة ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار احياء التراث العربي ، بيروت -١٩٦٥ ، ج١٨ ، ص١٢٥.
(١٤٣) الثعالبي ، ابو منصور فقه اللغة ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت -د.ت ، ص٥٣ .
(١٤٤) ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص٣٦٧-٣٦٨ .
(١٤٥) المصدر نفسه ، ص٣٦٨ .
(١٤٦) المصدر نفسه ، ص٣٦٧-٣٦٨ .
(١٤٧) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص٣٦٢ .
(١٤٨) الصابي ، ابو اسحق ابراهيم بن هلال بن زهرون ، الوزراء ، تحقيق عبد الستار فرج ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة -١٩٥٨ ، ص٢٦ ، ٢٧ .السامرائي ، حسام قوام ، المؤسسات الادارية في الدولة العباسية ، مكتبة دار الفتح ، دمشق -١٩٧١ ، ص٢٥٥ ، ٢٥٧ .
(١٤٩) ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص٣٦٨ .
(١٥٠) فهد ، المرجع السابق ، ص٢٩٦-٣٠٠ .
(١٥١) القلقشندي ، المصدر السابق ، ج١٣ ، ص١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٤٠ . البوزجاني ، المصدر السابق ، ص٢٧٨-٢٧٩ .
(١٥٢) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص٢٣ .
(١٥٣) انظر ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص٢٤٨-٢٤٩ . الدواداري ، ابو بكر عبد الله بن ايبك ، كنز الدرر وجامع الغرر ، ج٧ ، تحقيق عبد الفتاح عاشور ، القاهرة – ١٩٧٢ ، ص٢٧٣ . ابن الكازروني ، المختصر ، ص٢٦٨ . ابراهيم ، ناجية عبد الله ، ريف بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد – ١٩٨٧ ، ص٣٤٦ .
(١٥٤) اشتور ، المرجع السابق ، ص٩٩ .
(١٥٥) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص١٧٨-١٧٩ .
(١٥٦) المصدر نفسه ، ص٢٢٨

(١٥٧) المصدر نفسه ، ص٧١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ . اشتور ، المرجع السابق ، ص٢٩٠ .
(١٥٨) ابن شاكر الكتبي ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص١٧٠ .
(١٥٩) الذهبي ، المختار ، ص٢٢٧ .
(١٦٠) الغساني ، المصدر السابق ، ص٥٧٦-٥٧٧ . ولهؤلاء المتنفذين اقطاعات كبيرة واملاك واسعة . الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ح٩ ، ص٣٥٩ .
(١٦١) المصدر نفسه ، ص٥٧٧
(١٦٢) ابن الكازروني ، مختصر ، ص٢٧٠ .
(١٦٣) ابن الفوطي ،منسوب ، حوادث ، ص٦١ .
(١٦٤) الهمذاني ، رشيد الدين فضل الله ، جامع التواريخ ، نقله الى العربية محمد صادق نشأت واخرون ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة -١٩٦٠ ، م٢ ج١ ، ص٢٧٤ .
(١٦٥) ابن دقماق ، الجوهر الثمين في سيرة الملوك والسلاطين ، تحقيق كمال الدين عز الدين ، عالم الكتب، بيروت -١٩٨٥ ، ج١ ، ص٢٢١ .
(١٦٦) المصدرنفسه ، ج١ ، ص٢٢١ .
(١٦٧) المقريزي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٣٦٥ ، ٣٨٠ ، ٤١٥ .
(١٦٨) انظر الايوبي، الملك الناصر داود بن عيسى ، الفرائد الجلية في الفراد الناصرية ، تحقيق ناظم رشيد، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد -١٩٩٢ ، ص٢١٣-٢١٤ . الذهبي ، المختار ، ص١٦٦ . المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص٣٦٥ ، ٣٨٠ .
(١٦٩) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص١٠٣ .
(١٧٠) المصدر نفسه ، ص٣٢٠-٣٢١ .
(١٧١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون ، منشورات الاعلمي للمطبوعات . بيروت -١٩٧١ ، ج٣ ، ص٥٣٧.
(١٧٢) الذهبي ، المختار ، ص١٤٤
(١٧٣) مرتضى زادة ، المصدر السابق ، ص١٣٧
(١٧٤) الايوبي ، المصدر السابق ، ص٢١٣-٢١٤ .
(١٧٥) المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص٣٦٥ .
(١٧٦) المقريزي ، المصدر نفسه والجزء ، ص٤١٥ .
(١٧٧) انظر مصطفى جواد ، الخلافة على عهد الناصر لدين الله في الجامع المختصر لابن الساعي ، ج٩ ، طبع في المطبعة السريانية الكاثوليكية ، بغداد -١٩٣٤ ، ص٣٠ . فهد ، المرجع السابق ، ص٧ .
(١٧٨) ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٥٣٦ .
(١٧٩) المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص٤٧٧ ، الساعدي ، محمد حسين مؤيد الدين ، بن العلقمي واسرار سقوط الدولة العباسية ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، د.ت ، ص٨٦ .
(١٨٠) الساعدي ، المرجع السابق ، ص٨٦ .
(١٨١) انظر ابن خلدون ، المقدمة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت-١٩٨٢ ، ص٤٩٧ ، ابن الفرات ، المصدر السابق ، ج٤ قسم١ ، ص١٣٥ .

(١٨٢) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص٢٦٧ ،٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٣١٧-٣١٨ . القزاز ، محمد صالح داؤد ، الحياة السياسية في العراق في العصر العباسي الاخير (٥١٢-٦٥٦هـ) مطبعة القضاء ، بغداد- ١٩٧٢ ، ص٣٢١ .

(١٨٣) الغساني ، المصدر السابق ، ص٥٧٦-٥٧٧ .

(١٨٤) المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص٥٠١ ، ابن الكازروني ، المصدر السابق ، ص٢٧٠ .ابن الفوطي ، منسوب، حوادث ، ص٣٢١ . السيوطي ، المصدر السابق ، ص٤٦٤ . الدواداري ، المصدر السابق، ج٧، ص٣٤٩-٣٥٠ .